

مدير عام الشؤون الاجتماعية والعمل بـ (الكبير) :

منظمات المجتمع المدني ستشارك في عملية التنمية مساهمة الجمعيات في مراقبة الانتخابات لاقبوع عليها



تراخيص إنشاء المنتديات الثقافية من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية

النشاط الصالح العام - تجنباً للظواهر السيئة التي يمكن أن تظهرها بعض الجمعيات.

●● ماهي الظواهر السيئة تلك؟
●● سيطرة بعض العناصر على النشاط وعدم اعطائهم الفرصة للأخريين بالمشاركة أو عدم عقد الاجتماعات السنوية والشهرية وتقديم التقارير المالية بشفافية بالغة لتكون الأمور واضحة أمام الجميع في كيفية إدارة شؤونها من الجوانب المالية والإدارية.

●● ونحن على اعتاب الانتخابات الرئاسية والمحلية ماهو دور الجمعيات في تلك الانتخابات؟
●● ما الجديد لديكم؟
●● لدينا مشاريع مرتبطة بالمشروع منها مشروع خاص بمكافحة التسول حيث يجري الإعداد والتجهيز للمركز ونحن الآن في طور التأثيث له حيث تم رصد الميزانية لهذا المركز، ومن ضمن مشاريعنا كذلك توسيع دار المسنين لاستيعاب أكبر عدد منهم ، كما سيتم خلال الشهر القادم صرف (٤٥٠٠) حصة جديدة من صندوق الرعاية الاجتماعية موزعة على مديريات المحافظة ، أيضاً سيتم الانتقال إلى المركز الجديد للطفولة الأمانة في المعلا والمكون من دورين لاستيعاب عدد كبير من أطفال الشوارع مع توفير كافة الخدمات لهم التعليمية، الصحية.

حيث يعد هذا المركز من المراكز النموذجية، إضافة إلى ذلك سيتراد الاهتمام بالجمعيات من خلال تقديم الدعم لها سواء أكان مادياً أو عن طريق تنسيق العلاقة مع بعض المنظمات الإقليمية والدولية.

تعد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وفقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر عام ٢٠٠١م المشرف القانونيه على النشاط الخيري الطوعي في جميع المؤسسات الأهلية لضمان التزامها بأحكام الدستور في هذا الصدد التقينا بالاخ/ ايوب ابوبكر - مدير عام الشؤون الاجتماعية والعمل - عدن .

لقاء / اثمار هاشم الخالفة

●● ماهي طبيعة الإزواجية التي كانت بينكم وبين وزارة الثقافة؟
●● لقد كانت هناك إزواجية بيننا وبين الاخوة في وزارة الثقافة متعلقة بمنح التراخيص لإقامة المؤسسات والمنشآت الثقافية التي حسب نظر المسؤولين في وزارة الثقافة- تخص وزارة الشؤون الاجتماعية .

●● كيف تم تسوية هذا الخلاف؟
●● لقد تم الرجوع إلى قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١) لعام ٢٠٠١م ولائحته التنفيذية والذي فيه إشارة واضحة إلى أنه يجب أن تخضع كافة المؤسسات الأهلية والاجتماعية والعمل للأشرف القانوني والمراكز كما هو منصوص بالقانون لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وقد تدخلت وزارة الثقافة

والسياحة والأشرف الفني على المؤسسات الأهلية ذات الطابع الفني والثقافي واتحاداتها وتقوم بدعمها ورعايتها بما يكفل نجاحها وتحقيق أهدافها أي ان وزارة الثقافة ستمارس حقها بالأشرف الفني على تلك المؤسسات بعد ان تكون مسجلة ومشهورة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية .

●● هل يعني ذلك ان وزارة الثقافة ليس لها اي صلة بالمؤسسات الأهلية؟
●● ليس تماماً لأنه في الوقت الذي منح فيه قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الأشراف القانوني والرقابي على تلك المؤسسات الأهلية الا انه قد نص في الفقرة (١) من المادة (٧) ان تتولى وزارة الثقافة وهي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

●● في هذا الحال كيف ستكون أوضاع المؤسسات الأهلية التي حصلت على تراخيص من قبل وزارة الثقافة؟
●● سيتم ترتيب أوضاعها وفقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١) لعام ٢٠٠١م بأن يتم إصدار تراخيص لها من قبل الوزارة المختصة وهي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

في حلقة نقاشية بعنوان (المرأة في برامج الاحزاب) بدمار

دعوات لاعطاء المزيد من حقوق المرأة في الترشح للانتخابات



بمشاركة منظمات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات إضافة إلى الأحزاب السياسية والشخصيات الاجتماعية وشارك فيها ممثلو الأحزاب السياسية في المحافظة في طرح موقف كل حزب من ترشيح المرأة ودعمها في اطار برامج الحزب وفي الورقة المقدمة من حزب التجمع اليمني للإصلاح

والاجتماعية والثقافية، كما ان تحرر المرأة مرتبط جدياً بتحرير المجتمع ككل طبقاته وفئاته التي يتكون منها الرجل والمرأة ولهذا فقد تأصل الحزب الاشتراكي منذ تاسيسه على :
●● ضمان تمتع المرأة كعضو فعال في المجتمع بكامل حقوق المواطنة المتساوية وتأمين مشاركتها الفاعلة في اعداد وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز سيرة الديمقراطية والتطور الاجتماعي.

●● تمكين المرأة من شغل المناصب القيادية في مختلف سلطات ومؤسسات الدولة والجنتم.

●● معارضة النظرة القاصرة إزاء المرأة وتثبيت مبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل بما يؤمن وصولها إلى مراكز صنع واتخاذ القرار.

●● تغيير النظرة التقليدية إلى المرأة وخاصة تلك المعممة في المناهج التعليمية والوسائل التي تركز التشهير والتسوسل بين الأطفال والاحداث .

●● رفع مستوى رعاية الامومة والطفولة لتضمن الانشطة الوقائية وانشطة صحة الاسرة وتنظيمية والتشخيص الالصري والعائلي والسكاني.

●● توسيع الانشطة الحكومية في مجال رعاية الاسرة الفقيرة والسناسن والمعووات ودعم وتوضيح المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال.

●● كان لحزب الحق ووقته التي لخصها الاستاذ/ عبدالواحد الهمري رئيس فرع حزب الحق بمحافظة ذمار برنامجاً دعم مشاركة المرأة في الانتخابات والذي بدأها بالقول: يعتبر حزب الحق من مواليد الوحدة المباركة والذي جاء من صلب الواقع اليمني الرازخيل والتراث والفكر الاسلامي رافضاً لكل انواع التسفيه او التكفير وافكار الغير في جميع اطروحاته داعماً لمنظمات المجتمع المدني منطلقاً من رؤيته الشاملة لحياة جوهرها الاسلام معتمداً على التأهيل الشرعي للفضايا المعاصرة متركاً ان الواقع الجديد للمجتمعات العربية والاسلامية بحاجة إلى إعادة النظر في دور المرأة ودعمها الدعم الكامل وتمكينها من المشاركة الايجابية في بناء الاوطان ولذلك جات ادبيات الحزب مؤكدة عن الرؤيا الشرعية التي تطرح نفسها بقوة في رؤيته لدور المرأة من الايمان المطلق بان الاسلام كرم المرأة واعطاهما جميع حقوقها ولهذا فان حزب الحق يدرك بان المرأة هي مكون اساسي للمجتمع ، داعماً تمكينها من الحياة العامة ودعم مشاركتها الخاصة بالتوعية الدينية والصحية والاجتماعية والسياسية ، كما يدعم حزب الحق المرأة في برامجها المستقبلية كمرشحة من خلال تخصيص نسبة معينة للمرأة في دوائر مقاعد مجلس النواب ومقاعد المجالس المحلية وغيرها، ويرى الحزب ان دعم المرأة في الانتخابات يجب ان يسبقه دعم تعليميها وصحياً واقتصادياً

بعد ذلك القيت ورقة المؤتمر الشعبي العام والذي القاها الاستاذ/ عبدالقادر الصوفي رئيس اللجنة الاشرافية للانتخابات الرئاسية والمحلية بمحافظة ذمار والذي تناول اجازات المؤتمر الشعبي العام في تمكين المرأة منذ تاسيسه وحتى اليوم من خلال مشاركة المرأة في حكومات المؤتمر المتعاقبة كوزيرة وسفيرة وانتخابها لعضوية مجلس النواب والجانس المحلية، مؤكداً ان المؤتمر الشعبي العام هو الرائد في دعم المرأة على مستوى الساحة اليمنية بل يتجاوز ذلك إلى الساحة الاقليمية حيث ذكر بان المرأة تشارك اذخها الرجل في قيادة الحزب ابتداءً من هيكله كالاتامة العامة وعضوة في اللجنة الدائمة وفي المؤتمرات باعداد قد تتجاوز ٢٠٪ بل ان حكومة المؤتمر قد شرعت بقراردجديد باعفاء الفئات من اي رسوم دراسية دعماً لتعليمها .

وكانت الاستاذة/ ايمان الشنبري رئيسة القطاع النسوي للمؤتمر مدخلية ذكرت فيها ماناته المرأة في عهد الوحدة وفي ظل قيادة المؤتمر الشعبي العام قد تجاوز كل التوقعات حيث ينبت ترشيح المرأة من عضوات المؤتمر الشعبي العام ومن العضوات المستقلات ودعم ترشيح المرأة على مستوى البرلمان والمجالس المحلية وتعيينها في مجلس الشورى حتى لو لم تكن من عضوات المؤتمر الشعبي العام.

ثم قدم الاستاذ/ عاض صالح الصبياني عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني سكرتير الدائرة السياسية للحزب بمحافظة ذمار رؤيته للحزب الاشتراكي اليمني بقوله : ان المجتمع لاستيعاب العدالة والمساواة في حياته الا بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة مساواة كاملة بالحقوق السياسية والاقتصادية

البيضاء/ متابعات:

تواصل حملة التوعية الانتخابية والتمكين السياسي للمرأة التي تنظمها اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بالتعاون مع فرع اللجنة الوطنية للمرأة بالمحافظة ويدعم البرامج الامتاني للامم المتحدة .

واوضحت الاخت افراح العزاني رئيسة فرع اللجنة الوطنية للمرأة بالمحافظة ان حملة التوعية التي تستمر عشرة ايام تستهدف مديريات (رداح و ميكراس والعرش ومدينة البيضاء) بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات الرئاسية والمحلية كناخبة ومرشحة من خلال النزول الميداني لفرق التوعية ونشر معارف التوعية في اللقات والاجتماعات التي تنظم لتكريس التوعية الانتخابية والحقوق المكفلة للمرأة في المشاركة السياسية وتمكينها السياسي .

ندوة بشأن (وضع المرأة القانوني في التشريع اليمني)

البيضاء/ متابعات:

نظم فرع اتحاد نساء اليمن بمحافظة الضالع الاسبوع الماضي ندوة حول المرأة ووضعها القانوني في التشريع اليمني وبرنامح الحماية القانونية لها .

وهدفت الندوة التي شارك فيها ٤٠ مشاركاً ومشاركة من منظمات المجتمع المدني والفرشدين وخطباء المساجد واعضاء المحاكم والامن والنيابة بالمحافظة الى التعرف بقضايا المرأة والحماية القانونية لمواجهة العنف ضدها،فضلا عن حشد الدعم والتأييد لمناصرة حقوق المرأة وتفعيل تنفيذالقوانين ذات العلاقة بالحماية القانونية للنساء .

وتناولت الندوة عددا من اوراق العمل حول حقوق المرأة والتشريعات الوطنية واهمية تعديل القوانين التمييزية الخاصة بالنساء،والمعوقات الاجتماعية والثقافية التي تعيق مساهمة المرأة في عملية التنمية.

واكد المشاركون في مداخلاتهم ان الحقوق القانونية للمرأة تنطلق من التشريعات الاسلامية والدستور الذي كلل حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تنمية مجتمعتها .

منظمات المجتمع المدني التجربة والتقييم ومعايير التميز

صنعاء / متابعات :

سجلت اليمن حضوراً مطرداً كواحدة من أكثر دول المنطقة تشجيعاً لانشطة المنظمات غير الحكومية التي يترزايد عددها باستمرار وتتنوع انشطتها بين المجالات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية ، الحقوقية والسناعي المتعلقة بالتنمية البشرية .

وتشجع الحكومة اليمنية لانشطة وحضور المنظمات غير الحكومية والتي يبلغ عددها ٥٠٠ الف منظمة حتى العام ٢٠٠٥م على واجهة المشهد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في البلاد وانعكاس المشهد المتقدم من الانفتاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده اليمن منذ العام ١٩٩٠ غداة تحقيق الوحدة اليمنية التي رافقها اشهار التعددية السياسية والحزبية كطابع للنظام السياسي .

ولا اعتبارات برجمانية تتعلق باهمية التقييم الجدي لاداء وانشطة هذه المنظمات احيات بضوابط رقابية تستهدف الوقوف على مستوى اداء المنظمات غير الحكومية العاملة في البلاد وتقييم مشاركتها المختلفة من جهة والافادة من تجارب النماذج المؤثرة والمتتميزة لاداء الامر الذي دفع وزارة التخطيط والتعاون الدولي الي تكليف لجان ميدانية باعداد تقرير تقييمي هو الاول من نوعه استهدف تقييم اداء ومشاريع المنظمات غير الحكومية العاملة في البلاد خلال العام المنصرم ٢٠٠٥م من واقع زيارات لمقار ومنشآت هذه المنظمات .

ويقول المهندس هشام شرف عبد الله وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع التعاون الدولي ان معايير التقييم لاداء ومشاريع المنظمات غير الحكومية العاملة في اليمن قد اركزت بصفة اساسية الى جملة من الاعتبارات يتصدرها قيمة هذه المشاريع واهميتها بالنسبة للشرائح الاجتماعية المستهدفة مشيراً الى ان نتائج عملية التقييم الاخيرة لانشطة ومشاريع المنظمات غير الحكومية خلال العام ٢٠٠٥م لا تعني باى حال التقييم النهائي لاداء هذه المنظمات وان تجربة التقييم التي قامت بها لجان مكلفة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي استهدفت الوقوف على انشطة هذه المنظمات ومستوي ادائها دون الخوض في التقييم النهائي لاداء هذه المنظمات .

وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي اك في حديث ل وكالة الانباء اليمنية سباً ان تشجيع انشطة وحضور المنظمات غير الحكومية في اليمن يعد احد التوجهات الرئيسية للحكومة اليمنية منوها الى الدعم والتشجيع الذي تلقاه هذه المنظمات من قبل القيادة السياسية ممثلة في فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الذي دائماً ما يؤكد على اهمية الدفع بانشطة منظمات المجتمع المدني وبما يجعل منها احد الادوات الحيوية في عملية التنمية الشاملة .

وزارة التخطيط والتعاون الدولي وفي اطار التوجهات الرسمية لتشجيع عمل وانشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في البلاد عت كافة المنظمات العاملة في اليمن الي تفعيل حضورها في كافة المجالات الحياتية في البلاد وبما يدفع بالعمل المؤسسي الغير حكومي الي افاق اكثر انفتاحا يواكب اجراء ومناخات الانفتاح التي تتمتع بها اليمن والذي يعد احد ابرز انجازات دولة الوحدة اليمنية .

المخدرات طريق سريع ومضمون للوقوع في مرض الايدز

إدارة مكافحة المخدرات أمن م/ عدن

